

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٤٠٢ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته

ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨؛

وعلى ما عرضه وزير الآثار؛

قرر:

(المادة الأولى)

تعتبر أرضاً أثرياً الأرض المملوكة للدولة بمنطقة النقوش الأثرية خلف بازار تركواز -

طريق السادات - جنوب مدينة أسوان بمساحة ١٢٨٦م^٢ مركز ومدينة أسوان والموضحة الحدود

والمعالم بالمذكورة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر ببرئاسة مجلس الوزراء في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل

وزارة الآثار

مذكرة إيضاحية

مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

بشأن ضم منطقة النقوش الأثرية خلف بازار تر��واز - أسوان

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على أنه :
"يعتبر أرضاً أثرية الأرض المملوكة للدولة التي اعتبرت أثيرة بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة
على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء
بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة".

وتنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠
للقانون سالف الذكر على أنه : "وفقاً لأحكام القانون يشكل الأمين العام لجنتين برئاسته هما
(اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية
والقبطية واليهودية) - ويجوز له أن يضم إلى عضوية أيٍّ منها من يراه مناسباً
من العاملين بالمجلس أو من خارجه من ذوى الخبرة أو من لهم اهتمام بشئون الآثار".

وتنص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لذات القانون على أن : "تحتفظ اللجنتان
وتصدر قراراتهما - كل فى صدر اختصاصها - بالنظر فى كل ما يتعلق بشئون الآثار ،
وعلى الأخص الموضوعات الآتية ٣ - تحديد حرم الآثر ،
وخطوط التجميل ، والمناطق المتاخمة ومحيط بيته الآثر ، والأراضي المعترضة مناقع عامة
(آثار) والمطلوب إخضاعها".

وطبقاً لحضور المعاينة المؤرخ ٢٠١١/١٢/١٧ وما جاء بالذكرة العلمية بأن مناطق
النقوش الأثرية خلف بازار ترڪواز - طريق السادات - جنوب مدينة أسوان بمساحة ٤١٢٨٦ م٢
هي عبارة عن مجموعة من النقوش الملكية التي تعود لعصر الدولة الحديثة للملك

رمسيس الثاني وتحتمس الثاني وأمون حوتب الثالث وسيتي الأول وهو الموقع الوحيد بين مجموعات النقوش الأثرية الموجودة بأسوان والذي يحتوى على هذا العدد المجتمع من النقوش الملكية ، لذلك أطلق عليه النقوش الملكية .

وهذه النقوش تذكر انتصارات وأحداث وأعمال الملوك بهذه المنطقة وليس مجرد ألقاب وأسماء مثل باقى المناطق الأخرى ، ويضيف ذلك أهمية بالغة لهذه المجموعة من النقوش والتي نفذت بتقنية عالية من كتبة متخصصين على الكتل الحجرانية الكبيرة بالقرب من الطريق الأثري القديم .

وبالإضافة إلى النقوش الملكية هناك مجموعة أخرى من النقوش الخاصة بالأفراد العاملين تحت إمرة هؤلاء الملوك بهذه المنطقة والتي ذكروا فيها أعمالهم وألقابهم وارتباطهم بملوكهم ، وتعد منطقة النقوش الملكية من أهم مناطق النقوش الأثرية بأسوان ، نظراً لما تحمله من نصوص أثرية هامة تضيف معلومات هامة عن علاقة القبائل النوبية بالحكومة المصرية والتحسينات التي قامت بها الحكومة لمنع أعمال السلب والنهب على طريق التجارة بين مصر والجنوب .

واذ وافقت اللجنة الدائمة للأثار المصرية بجولتها في ٢٠١٣/٥/٨ على ضم منطقة النقوش الأثرية خلف بازار تركواز - طريق السادات بمساحة ١٢٨٦ م٢ مركز مدينة أسوان والسير في إجراءات ضم المنطقة المذكورة :

وحيث إنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتعيين وزير للأثار وقد سبق صدور قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠١٢ والذي ينص على أنه : (تستبدل عبارتا "الوزير المختص بشئون الآثار" و"الوزارة المختصة بشئون الآثار" بعباراتي "وزير الثقافة" و"وزارة الثقافة" أيهما وردتا بقرار رئيس رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للأثار) :

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويترشّف السيد الأستاذ الدكتور وزير الآثار برفقه
للتفضل بالنظر والموافقة بإصدار القرار .

وزير الآثار

أ. د/ محمد عادل الدماطي



